

47.8 % نسبة ملكية غير الأردنيين في الشركات المدرجة في بورصة عمان ونسبة 37.2% للمؤسسات والصناديق الاستثمارية

اب 03. 2022

أظهرت الإحصاءات الصادرة عن بورصة عمان بأن قيمة النسم المشرقة من قبل المسثمرين غير الأردنيين والتي تهت من خلال التداول في البورصة خلال شهر تهوز 2022 بلغت 13.8 مليون دينار مشكلة ما نسبته 7.5% من حجم التداول الكلي، في حين بلغت قيمة النسم المباعة من قبلهم لنفس الفترة 18.5 مليون دينار. وبذلك كون قيمة صافي الاستثار غير الأردني خلال شهر تهوز 2022 قد بلغت 4.7 مليون دينار بالسالب، بينما بلغت قيمة صافي الاستثار غير الأردني 2.6 مليون دينار بالسالب لنفس الشهر من العام 2021.

كما بلغت قيمة النسم المشرقة من قبل المسثمرين غير الأردنيين من بداية العام وحتى نهاية شهر تهوز 2022 حوالي 96.3 مليون دينار مشكلة ما نسبته 8.0% من حجم التداول الكلي، في حين بلغت قيمة النسم المباعة من قبلهم 172.0 مليون دينار. وبذلك تكون قيمة صافي الاستثار غير الأردني 75.7 مليون دينار بالسالب، بينما بلغت قيمة صافي الاستثار غير الأردني 22.4 مليون دينار بالسالب لنفس الفترة من العام 2021.

أما من ناحية المسثمرين العرب، فقد بلغت القيمة الإجمالية لعمليات شرائهم خلال شهر تهوز 2022 حوالي 13.1 مليون دينار أو ما نسبته 95.3% من إجمالي قيمة شراء غير الأردنيين، في حين بلغت القيمة الإجمالية لعمليات شراء غير العرب 0.6 مليون دينار مشكلة ما نسبته 4.7% من إجمالي شراء غير الأردنيين. أما بالنسبة للقيمة الإجمالية لعمليات بيع العرب فقد بلغت 15.6 مليون دينار أو ما نسبته 84.1% من إجمالي قيمة عمليات بيع غير الأردنيين، في حين بلغت قيمة عمليات بيع غير العرب 2.9 مليون دينار، أي ما نسبته 15.9% من إجمالي قيمة بيع غير الأردنيين، وبذلك تكون قيمة صافي استثار العرب 2.5 مليون دينار بالسالب، وصافي قيمة استثار غير العرب 2.3 مليون دينار بالسالب خلال شهر تهوز 2022.

وعليه تصبح نسبة مساهمة المسثمرين غير الأردنيين في الشركات المدرجة في البورصة في نهاية شهر تهوز 2022 حوالي 47.8% من إجمالي القيمة السوقية، ونسبة 37.2% للمؤسسات الاعتبارية الاستثمارية من شركات ومؤسسات وصناديق. وشكلت مساهمة العرب ما نسبته 32.0%، ومساهمة غير العرب 15.8% من إجمالي القيمة السوقية للبورصة. أما من الناحية القطاعية، فقد بلغت نسبة مساهمة المسثمرين غير الأردنيين في الشركات المدرجة في البورصة للقطاع المالي 51.1%، ولقطاع الخدمات 19.4%، ولقطاع الصناعة 5.9%.